دور الجماعات الإقليمية الجزائرية في تثمين مواردها المالية الداخلية دراسة حالة بلدية البويرة للفترة 2014-2020

The Role of Algerian territorial Collectivities in Valuing Their internal Financial Resources a case study of Bouira municipality,2014-2020

بوعلي عبد النور*	يحياوي نصيرة
مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات	مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خار المحروقات
جامعة محمد بوقرة –الجزائر-	جامعة محمد بوقرة –الجزائر-
a.bouali@univ-boumerdes.dz	*n.yahiaoui@univ-boumerdes.dz*

تاريخ الاستلام: 25 /08/ 2021 تاريخ القبول: 21 /12/ 2021 تاريخ النشر: 31 /12/ 2021

الملخص:

حاولت الدراسة إبراز الدور الذي تلعبه الجماعات الإقليمية في تثمين مواردها الداخلية، حيث قمنا بدراسة حالة بلدية البويرة للفترة (2014-2020)، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة مشكلة الدراسة

وقد توصلت الدراسة أن الموارد المالية الداخلية لا ترقى إلى المستوى المطلوب وتبقى ضعيفة وذلك لغياب تثمين ممتلكات الجماعات الإقليمية وكرائها بالدينار الرمزي، كما أنها لا تستفيد من أهم الضرائب والرسوم كالضريبة على أرباح الشركات، وعليه توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بإصلاح المالية المحلية، وعلى الدولة إصدار قوانين تقضي بحتمية تثمين ممتلكات الجماعات الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الموارد المالية، تثمين الأملاك، الموارد الجبائية، موارد غير جبائية.

تصنيف *JEL*: H71

Abstract :

The study attempted to highlight the role played by the territorial collectivities in valuing their internal resources, as we studied the case of the municipality of Bouira for the period (2014-2020), relying on the descriptive analytical approach to address the problem of the study. The study found that the internal financial resources do not live up to the required level and remain weak due to the absence of valuing the properties and rents of the territorial collectivities in the symbolic dinar, and they do not benefit from the most important taxes and fees such as the tax on corporate profits. It requires the inevitability of valuing the property of the territorial collectivities**.**

Keywords: financial resources, property valuation, tax resources, non-tax resources.

JEL classification codes: H71

* المؤلف المرسل: بوعلي عبد النور، a.bouali@univ-boumerdes.dz

مقدمة

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي سعت إلى تطوير اقتصادها تماشياً مع ما تشهده الساحة الدولية من تطورات، وقد صاحب عملية انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مخطط "موجه" إلى اقتصاد السوق إعادة النظر في دور الدولة من خلال منح لامركزية أكثر في تسيير الجماعات الإقليمية في جانب اتخاذ القرارات وإعداد البرامج التنموية وخطط الإنفاق العام.

وتعد الجماعات الإقليمية الإدارة الأقرب من المواطن، ولها دور في تقديم خدمات للمجتمع، وللقيام بالمهام المنوطة بها تعتمد على جملة من الموارد المالية المتنوعة لتغطية نفقاتها المالية المتزايدة، وفي ظل لا مركزية التسيير واستقلاليتها المالية أصبح من الضروري اعتمادها على مواردها المالية الذاتية بعيداً عن المساعدات والدعم المالي الذي تتلقاه من الدولة لتغطية العجز في ميزانيتها، لذا أصبح من الضروري إعادة النظر في التمويل المحلي الذي تحظى به الجماعات الإقليمية، فقد أصبح تثمين الموارد المالية المحلية أكثر من ضروري لاسيما التمويل خارج الجباية المحلية بغية زيادة الإيرادات الذاتية للجماعات الإقليمية، وعلى الدولة كذلك إعادة النظر في المداخيل الرمزية لممتلكات الجماعات الإقليمية من أراضي وعقارات وعليها كذلك مواصلة الإصلاحات للنهوض بالموارد المالية الداخلية وإعادة الاعتبار لها.

وعلى ضوء ما سبق نقوم بطرح الإشكالية التالية: **هل تدرك الجماعات الإقليمية أهمية تثمين الموارد المالية الداخلية في زيادة مواردها المالية؟**

من خلال هذا التساؤل نعمل على طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بتثمين الموارد المالية الداخلية؟
- ما هي مصادر الموارد المالية الداخلية للجماعات الإقليمية؟
- هل تشكل الموارد المالية الداخلية لبلدية البويرة موردا مهما مقارنة بالموارد المالية الأخرى؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة ننطلق من الفرضيات التالية:

- اعتماد بلدية البويرة على الموارد المالية الداخلية من شأنه المساهمة في زيادة الموارد المالية للبلدية.
- الموارد المالية الداخلية لبلدية البويرة ضعيفة مقارنة بالموارد المالية الأخرى وهذا يرجع للاعتماد الشبه كلي على الدولة.

منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضيات الدراسة نقوم بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم الاعتماد على البيانات المتعلقة بالموارد المالية لبلدية البويرة من الميزانية العامة لهذه البلدية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي تلعبه الجماعات الإقليمية في تثمين مواردها المالية الخاصة بها، والتي تستخدمها في تغطية نفقاتها المالية، وكيفية تسييرها وكذلك إبراز الموارد المالية الداخلية التي تتمتع بها الجماعات الإقليمية ومختلف مكوناتها، وإبراز الدور الذي تلعبه الموارد المالية الجبائية في تمويل مالية الجماعات الإقليمية ومكوناتها من ضرائب ورسوم متنوعة ونسب توزيعها على الجماعات الإقليمية باعتبار الموارد الجبائية هو المصدر الأول في تمويل الجماعات الإقليمية وإبراز أسباب ضعف الموارد المالية غير الجبائية وكيفية الرفع من مردودها المالي.

أهداف الدراسة: ونوجزها في النقاط التالية:

- ❖ التعرف على الموارد المالية الداخلية للجماعات الإقليمية وكيفية تثمينها؛
- ❖ إبراز مكونات الموارد المالية غير الجبائية؛
- ❖ التعرف على مختلف أنواع وأشكال الضرائب والرسوم المكونة للموارد المالية غير الجبائية.
- ❖ تبيان أهمية الموارد المالية الداخلية ودورها في زيادة موارد البلدية.

خطة الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم البحث إلى: ثلاث محاور حيث تحدثنا في المحور الأول عن الموارد المالية الداخلية للجماعات الإقليمية وفي المحور الثاني تحدثنا عن تثمين الموارد المالية الداخلية للجماعات الإقليمية والإجراءات الموجهة لتحسينها، وفي المحور الأخير قمنا بدراسة حالة بلدية البويرة للفترة الممتدة بين 2014 إلى 2020.

I.الموارد المالية الداخلية للجماعات الإقليمية:

تتمثل الموارد المالية للجماعات الإقليمية، أساساً في مدى القدرة الذاتية لها في الاعتماد على نفسها في تمويل التنمية المحلية، ومن ثَم فهي مؤشر جيد لنجاح الجماعات الإقليمية من عدمه في تحقيق أهدافها من خلال تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الذاتية ، ويمكن تقسيم موارد الداخلية إلى موارد جبائية وموارد غير جبائية.

1.الموارد المالية الداخلية غير الجبائية للجماعات الإقليمية

تتمثل الموارد غير الجبائية للجماعات الإقليمية في ناتج توظيفها لإمكانياتها ومواردها الخاصة المتعلقة باستغلالها لأملاكها وتسيير مواردها المالية وثرواتها العقارية، وهي كالأتي:

1.1.موارد ناتجة عن الاستغلال : وهي تتضمن حاصل بيع المنتوجات التي تنتجها مؤسسات البلدية أو الولاية، وحقوق الخدمات التي تقدمها مصالح الجماعات الإقليمية، وحقوق استعمال الطرق البلدية والولاية. (زيدان 2014، صفحة 46). وتشكل الموارد الناتجة عن الاستغلال أداة هامة للاستقلال المالي نظراً لارتباطها المباشر بالخدمات التي تقدمها البلديات من جهة، وكذلك السيطرة التي تتمتع بها البلدية من جهة أخرى سواء في تحديد مقداره أو فيما يخص تحصيله، مع الإشارة هنا إلى أن هذه الحرية ليست مطلقة بل تخضع لبعض الجوانب القانونية التي تحدد أسعار الخدمات (عميور، 2012، صفحة 47).

2.1.الموارد الناجمة عن الأملاك العقارية: وهي تخص بيع المحاصيل، وأجور كراء العقارات والبنايات التي هي ملك للبلدية أو الولاية، وحقوق المكان، حقوق التوقف فموارد أملاك الجماعات الإقليمية تتكون من مجموع الأملاك العقارية من أراضي ومزارع ومساحات وغابات ومباني وأماكن للتخزين، ومجموع المنشآت التجارية والصناعية التي تملكها الجماعات الإقليمية.

3.1.موارد مالية أخرى: وهي موارد متحصل عليها من المداخيل التي تقبضها الجماعات الإقليمية كنسب فوائد على القروض التي تمنحها للأطراف الأخرى، إضافة إلى الأموال المحصل عليها من الخدمات ذات الطابع الصناعي والتجاري التي تباشرها (زيدان، 2014، الصفحات 46-47).

2.الموارد الجبائية للجماعات الإقليمية: والضرائب المحصلة لفائدة الولاية والبلدية والصندوق التضامن والضمان للجماعات الإقليمية، والضرائب المحصلة لفائدة البلديات دون سواها: (بن زغبي وبريق، 2018، صفحة 245).

1.2.الضرائب المحصلة لفائدة الولايات والبلديات وصندوق التضامن والضمان للجماعات الإقليمية: وتتكون من:

- الرسم على النشاط المهني؛
- الضريبة الجزافية الوحيدة ؛
- الرسم على القيمة؛
- الرسم على الزيوت والشحوم وتحضيرها؛
- الضريبة على الأملاك؛
- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي؛

- رسم تشجيع عدم التخزين؛
- رسم تشجيع عدم تخزين النفايات الناتجة عن نشاط العلاج؛
- الرسم التكميلي على التلوث الجوي؛
- الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الريوع العقارية؛
- رسم الأطر المطاطية؛
- قسيمة السيارات؛
- رسم تعبئة الدفع المسبق.

2.2.الضرائب المحصلة لصالح البلدية دون سواها: وتتمثل في: الرسم العقاري ورسم التطهير ورسم الذبح، الرسم على الحفلات ، رسم السكن، الرسم على الإقامة، الرسم على الرخص العقارية.

II .تثمين موارد المالية الداخلية للجماعات الإقليمية والإجراءات الموجهة لتحسينها:

1.مفهوم تثمين الموارد:

1.1.مفهوم التثمين في اللغة: مصدر تفعيل مشتق من ثمن، يُثَمِنُ، تثميناً، وهو ما يستحق به الشيء ويقصد به أيضاً إثراء الشيء، أي إكسابه قيمة زيادة على قيمته، ويندرج ضمن هذا الشأن التقويم بمفهومه الشمولي، بمعنى عملية تثمين الشيء بعناية ابتغاء التأكد من قيمته (سماعين، 2018، صفحة 124).

2.1.مفهوم الموارد: يقصد بموارد الجماعات الإقليمية، كأداة مالية، مجموعة الدخول التي تتحصل عليها الجماعات الإقليمية "الولاية والبلدية" من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (ناشد، 2009، صفحة 85).

3.1.أما بالنسبة لمصطلح تثمين الموارد: لما كان التقويم هو الحكم الصادر على قيمة الأشياء، أو الموضوعات، أو المواقف أو السلوكيات أو الأشخاص استناداً إلى معايير معينة. وعليه اعتبرت الغاية شرطاً أساسياً تقف عليه عملية التثمين.

4.1.تثمين الأملاك التابعة للجماعات الإقليمية: فرض قانون البلدية على المجلس الشعبي البلدي القيام بصفة دورية باتخاذ التدابير اللازمة من أجل تثمين أملاك البلدية المنتجة للمداخيل وجعلها أكثر مردودية (قانون رقم 11-10 المادة 163، صفحة 23)، يضاف لها توصيات اجتماعات الحكومة مع الولاة، والتعليمات والمذكرات وقرارات الوزير الأول والقرارات الوزارية المشتركة لتحيين وتثمين وزيادة موارد أملاك البلدية المنتجة للمداخيل ومنع تأجيرها بالدينار الرمزي (بن عياش، 2019، صفحة 44). ولتثمينها يجب عليها القيام بما يلي (حجاب، سبتي، ورداس، 2019، صفحة 212):

- ❖ مواصلة إحصاء ممتلكاتها والمسك المنتظم لسجل الجرد ودفتر المحتويات؛
- ❖ التطبيق الصارم لمبدأ المزايدة بالنسبة لكل عملية بيع لأملاك من طرف البلدية؛
- ❖ يجب أن يكون الإيجار بالامتياز، والإيجار بالاستغلال موضوع عقد أو دفتر شروط على كل الالتزامات التي تقع على عاتق المتعاقد
- ❖ تحيين مبالغ إيجار المحلات ذات الطابع السكني أو المهني؛
- ❖ اللجوء إلى المزايدة أو الوكالة من اجل تحصيل حقوق الطرق والأماكن، والوقوف في المعارض، والأسواق العمومية..الخ؛
- ❖ إعذار المؤسسات، والخواص، والهيئات بترميم الطرق المتلفة بعد الأشغال المنجزة من طرفهم، أو ترميمها مقابل إصدار سند إداري ذو طابع تنفيذي؛
- ❖ وضع تسعيرة معقولة، ومحينة للخدمات المقدمة للمواطنين من قبل المرفق العام؛
- ❖ تخصيص جزء من التمويل الذاتي، وتوجيهه لانجاز أملاك منتجة للمداخيل على المدى القريب، أو تهيئة وترميم الأملاك الموجودة.

2.تشخيص النظام الجبائي الحالي(www.interieur.gov.dz, 2020) :

الشكل رقم 01:

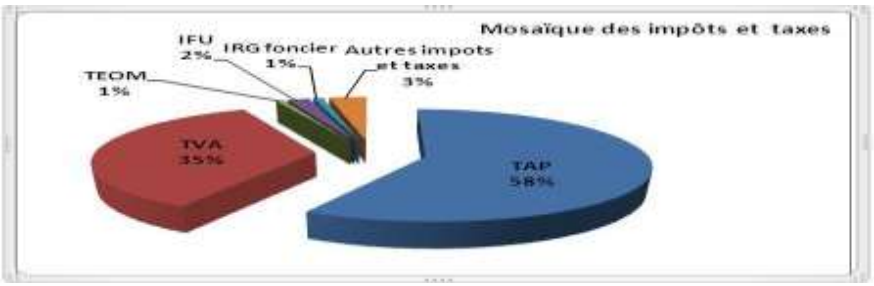

المصدر: http://www.interieur.gov.dz

نلاحظ أن هناك اختلافات كبيرة في مستوى مداخيل مختلف الضرائب والرسوم وان نظام ضريبي في صالح المناطق الصناعية والتجارية والمداخيل الضعيفة للضرائب الناجمة عن الأملاك وضعف الموارد البشرية المحلية.

3.الإجراءات الموجهة لتحسين الموارد المالية للجماعات الإقليمية: من اجل رفع مستوى الإيرادات الضريبية للجماعات الإقليمية لاسيما البلديات فقد تم إدراج الإجراءات التالية ضمن قوانين المالية وتتمثل فيما يلي(www.interieur.gov.dz, 2020) :

- ❖ تخصيص 50% من الضريبة على الناتج الخام IRG الخاص بالمداخيل الايجارية لصالح البلديات والزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقارات ولاسيما مستوى التجمعات الكبرى؛

- ❖ توسيع رسم الإقامة على كافة البلديات مع الزيادة في التعريفة بصفة متزنة حسب تصنيف مراكز الإيواء المعنية؛
- ❖ الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة، الولاية والبلدية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناءاً على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الخاضعين للقانون العام والخاص؛
- ❖ تخصيص 50% من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الجماعات الإقليمية؛
- ❖ تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المخصصة للدولة لصالح البلديات؛
- ❖ إصلاح نظام التضامن المالي ما بين الجماعات الإقليمية؛
- ❖ منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح الجماعات الإقليمية للتكفل بأعباء الأثر المالي الناتج عن الزيادة في أجور موظفي الجماعات الإقليمية ومنح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح البلديات للتكفل بنفقات تسيير وحراسة المدارس الابتدائية.

III.دراسة حالة بلدية البويرة للفترة الممتدة بين 2014 و2020

1.تعريف ببلدية البويرة:

انبثقت بلدية البويرة من التقسيم الإداري والتنظيم الإقليمي المؤرخ في 02 جويليا 1974 بالأمر رقم 74-69، وتعتبر عاصمة لولاية البويرة، وتقع بلدية البويرة بالجنوب الشرقي للولاية، تحدها شمالا بلدية ايت العزيز ومن الغرب بلدية عين الترك، عين الحجر، والهاشمية وجنوبا بلدية وادي البردي، وشرقا بلدية تاغزوت، حيزر والاسنام، وتبعد عن العاصمة بحوالي 98 كلم وترتفع بـ 525 كلم عن مستوى البحر. تتربع الولاية على مساحة تقدر بحوالي 97 كلم^2 ، إن هذا الموقع الجغرافي المتميز أعطى لبلدية البويرة أهمية بارزة كونها تمثل ملتقى أو مركز عبور يصل الشمال بالجنوب، فهي تتصل بعدة بلديات وولايات بشبكة من الطرق الوطنية الولائية. ويبلغ عدد سكانها 108899 نسمة حسب إحصاءات سنة 2020، (مصلحة الاعلام والاحصاء، 2021) وتزخر بلدية البويرة بتنوع نشاطاتها الصناعية والتجارية الموجودة (السوق الأسبوعي، المسلخ البلدي، المنطقة الصناعية، محطة المسافرين، محطة القطار، البنوك والمؤسسات المالية، والعدد الكبير من المحلات التجارية والمساكن..) .(يوسفي، 2010، ص 213)

2.مصادر الموارد المالية الداخلية لبلدية البويرة:

تنوعت مصادر الموارد المالية لبلدية البويرة من الإيرادات المحصلة من الضرائب والرسوم الداخلية وإيرادات أملاك الدولة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): الموارد الداخلية لبلدية البويرة

السنة المالية	الإيرادات الداخلية لبلدية البويرة			مجموع الإيرادات السنوية
	إيرادات الضرائب	رسوم داخلية (رسم الحفلات + رسوم أخرى)	إيرادات أملاك البلدية	
2020	522 792 230.22	527621.2	152 361 432.70	675681304.2
2019	533 461 930.44	12 340 320.43	183 234 971.20	729037222.07
2018	747 931 091,64	15 220 543,65	176 160 890,32	939312525,61
2017	611 604 955,97	9 877 070,00	136 751 361,85	758233387,82
2016	556 163 653,42	6 623 135,00	148 701 109,45	711487897,87
2015	584 163 136,50	4 291 977,00	100 979 712,15	689434825,65
2014	567 476 069,26	6 676 802,50	96 424 749,74	670577621,50

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات من بلدية البويرة.

شكل رقم (02) :دائرة نسبية تبين نسب إيرادات بلدية البويرة لسنة 2018.

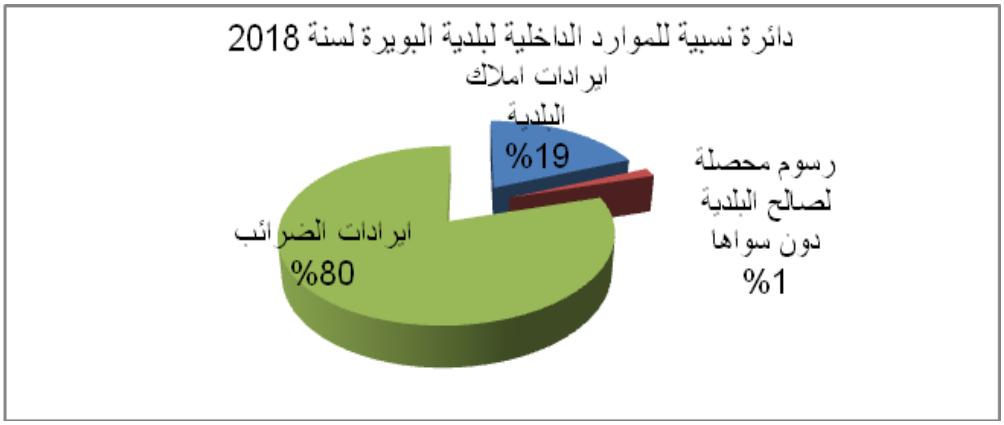

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات من بلدية البويرة

شكل رقم (03): دائرة نسبية تبين إيرادات بلدية البويرة لسنة 2020.

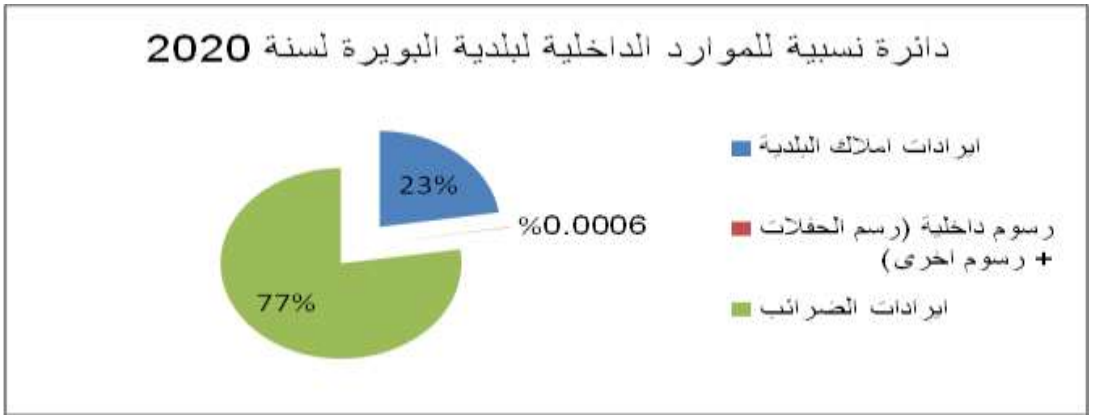

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات من بلدية البويرة.

من خلال الدائرة النسبية الممثلة لسنة 2018 نلاحظ أن 80% من الموارد الداخلية لبلدية البويرة تتمثل في إيرادات ضريبية متأتية من الضرائب ويرجع هذا لاحتواء البلدية على عدة مناطق صناعية

وتجارية مدرة للموارد الجبائية، بينما الرسوم المحصلة لصالح البلدية دون سواها فهي شحيحة، إذ أنها تمثل 01% من الموارد الداخلية والرسم البارز هو الرسم على الحفلات أما الرسوم الأخرى فهي اقل منه بينما الموارد المتأتية من الأملاك التي تحوزها البلدية فهي تمثل نسبة 19% بالرغم من أن للبلدية ممتلكات معتبرة، ويرجع السبب لعدم تثمين ممتلكات البلدية وكرائها بالدينار الرمزي لذا يجب إعادة تثمين ممتلكات البلدية لزيادة مواردها المالية الداخلية. أما فيما يخص سنة 2020 نلاحظ انخفاض في نسبة إيرادات الضرائب ويرجع ذلك إلى تأثير جائحة كورونا على التحصيل الجبائي حيث تم تأجيل تسديد الضرائب وهناك أنشطة تم إيقافها لأشهر مما دفع بوزارة المالية بإعفاء العديد من الأنشطة من تسديد الضرائب المترتبة عليهم وبلغت نسبة إيرادات الضرائب حوالي 77%، أما فيما يخص رسوم الحفلات والرسوم الأخرى فقد تم إلغاء أنشطة الحفلات حفاظا على سلامة المواطنين من جائحة كورونا لذا فالمبلغ المحصل كان زهيدا جدا بقيمة 527621.2 دج أي بنسبة 0.0006% وهذه النسبة بعيدة كل البعد عن طموحات بلدية البويرة فقد تزامنت الجائحة مع موسم الأفراح ، أما إيرادات أملاك البلدية فقد بقية محافظة نوعا ما على قيمتها بمبلغ 152361432.70دج أي انخفاض طفيف فقط مقارنة مع سنة 2018 وبلغت نسبتها مقارنة مع المبلغ الإجمالي 23% .

الشكل رقم (04): تطور مساهمة الإيرادات الداخلية لبلدية البويرة

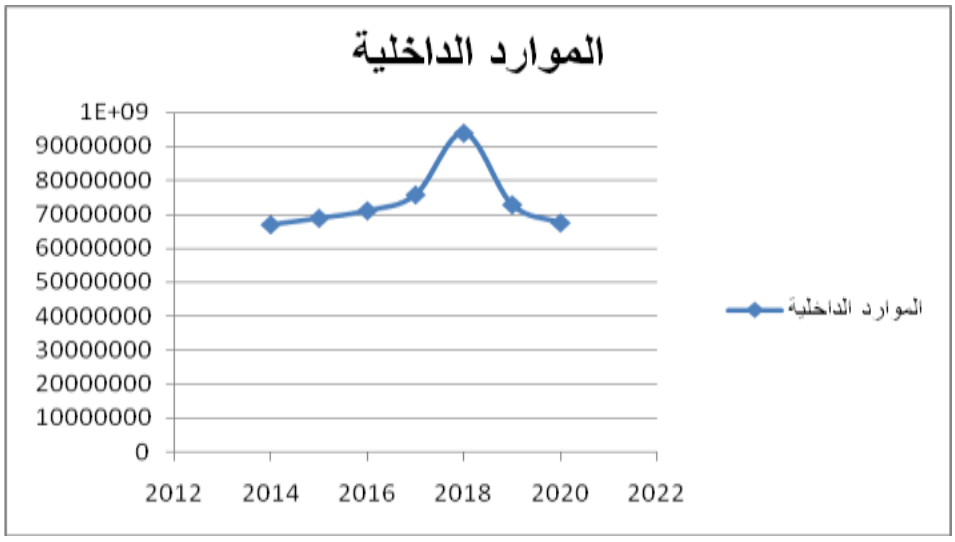

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات من البلدية

من المنحنى البياني نلاحظ أن الإيرادات الداخلية لبلدية البويرة في تزايد مستمر في الأوضاع الطبيعية بعيدا عن أزمة كورونا حيث كان مجموع هذه الإيرادات 670577621.5 دج سنة 2014 و بـ939312525.5 دج سنة 2018 أي أن هناك زيادة في الموارد الداخلية تقدر بـ 268734904.1 دج وهذه الزيادة في الموارد الداخلية تمثل 28.60 % من إجمالي الإيرادات الداخلية، وهي تمثل زيادة معتبرة في الموارد لبلدية البويرة وهي تعد قفزة نوعية نسبياً وتُثمِنْ مساعي وجهود الدولة في زيادة

الإيرادات الداخلية للبلديات من خلال السعي الدائم إلى إصلاح المالية المحلية والجباية، بينما سنة، أما في سنة 2020 فإننا نلاحظ انخفاض حاد ويعود السبب إلى أزمة كورونا التي تحولت إلى أزمة اقتصادية أثرت بشكل كبير على مداخيل الجماعات الإقليمية.وبجدر بالذكر إلى أن هذه الجائحة أثرت كذلك على نفقات الجماعات الإقليمية حيث أدت إلى زيادتها وتتمثل هذه المصاريف الإضافية في مصاريف التعقيم داخل الجماعات الإقليمية "شراء المعقمات والكمامات" كما قامت بتعقيم الشوارع والأحياء.

الشكل رقم (04) تفصيل إيرادات الداخلية لبلدية البويرة للفترة من سنة 2014 إلى غاية 2020

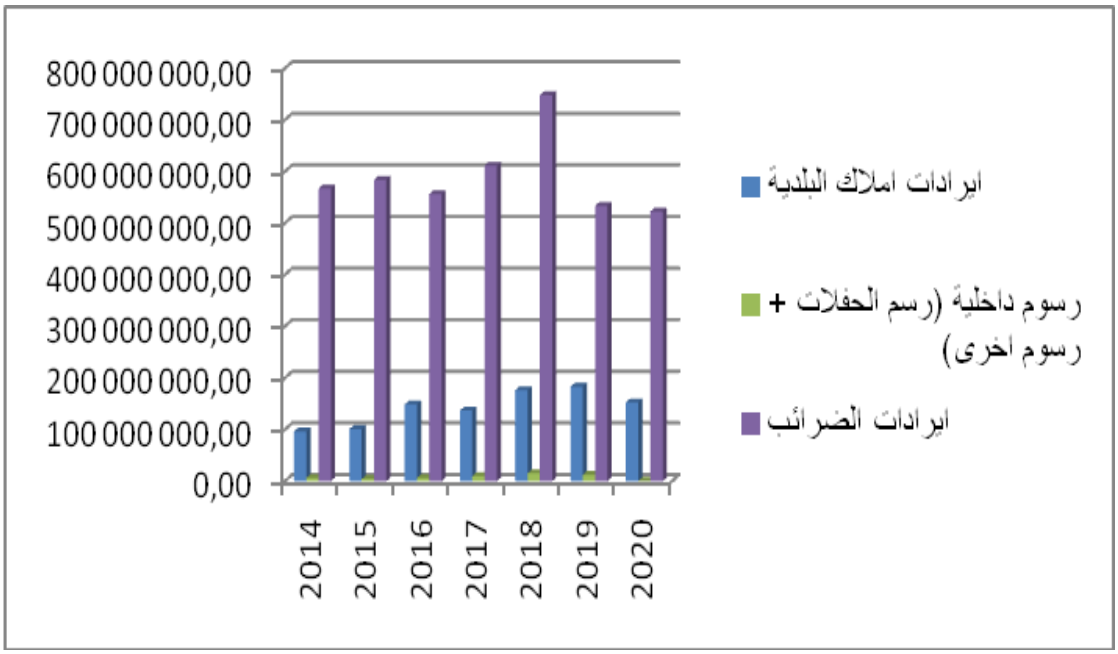

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات سابقة

من خلال هذه الأعمدة البيانية والجدول أعلاه نلاحظ أن إيرادات الضرائب تشكل حصة الأسد من الإيرادات الداخلية لبلدية البويرة وسارت بوتيرة متصاعدة منذ سنة 2014 لتنخفض قليلاً سنة 2016 ولتعاود الارتفاع مرة أخرى سنتي 2017 و2018 حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 2018 وبلغت 747931091.64 دج بنسبة مساهمة في الإيرادات الداخلية بلغت 80% وهي تعد قفزة نوعية نسبياً مقارنةً مع تحصيل السنوات السابقة ويرجع هذا الارتفاع إلى تحسن أداء الجباية المحلية في السنوات الأخيرة وغزارة الموارد الجبائية وكثرت الأنشطة التجارية والاستثمارية بالبلدية مما أدى إلى زيادة المورد الجبائي، غير أنه مازال بعيداً كل البعد عن الترجمة الحقيقية لحجم النشاط الاقتصادي والتجاري المتزايد الذي تشهده البلدية، نظراً للتهربات الجبائية والتحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين.

أما موارد الأملاك العمومية ونواتج الاستغلال فلها مداخيل معتبرة إلا أنها لا تختلف كثيراً من سنة إلى سنة فالزيادة فيها تعد طفيفة وبلغت ذروتها سنة 2018 إذ وصلت إلى 890,32 160 176 دج وهي تمثل نسبة 19% من موارد البلدية وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالأملاك التي تملكها بلدية البويرة ويرجع سبب شح هذا المورد إلى أن البلدية لم تقم بالتثمين الفعلي لممتلكاتها وعدم الاستغلال الأمثل للمصالح والمرافق العمومية الاقتصادية ومحدودية موارد العقارات، إذ على البلدية إعادة النظر في ثمن كراء المحلات التجارية التي تقوم بكرائها بمبالغ رمزية لا تعكس المداخيل الفعلية لتلك المحلات، كما أن هناك عقارات قد تلفت.

أما فيما يخص الرسوم المحصلة لصالح البلدية دون سواها فإن إيراداتها لا تكاد تذكر إذ أنها ساهمت بنسبة 01% من الموارد الداخلية لسنة 2018 وقدرت قيمتها 543,65 220 15 دج وتتمثل في رسوم الحفلات ورسوم التطهير أما الرسوم الأخرى فهي معدومة ورسم الذبح لا تعتمد عليه البلدية لذا يجب على البلدية زيادة إيراداتها من هذه الرسوم التي لا تهتم بتاتاً بتحصيلها.

أما سنة 2020 فإنها تعد سنة استثنائية بسبب انتشار فيروس كورونا في الجزائر مما دفع بالسلطات العليا للبلاد بإقرار الحجر الصحي الذي شل جل الأنشطة التجارية وإيقافها باستثناء تلك المرخص لها مثل بيع المواد الغذائية و الصيدلة مما أدى إلى انخفاض حاد في الموارد الجبائية المحصلة لاسيما الرسم على الحفلات حيث كانت نسبته تقترب من الصفر وإيرادات الضرائب التي شهدت انخفاضا مروعا غير مسبوق ويعود هذا إلى الإعفاءات والتخفيضات التي قدمتها الدولة إلى التجار نظير الخسائر التي تكبدوها من الحجر الصحي كما أن إيرادات الأملاك بقيت محافظة على قيمتها نوعا ما لأنها عبارة عن مداخيل ثابتة متأتية من الإيجار.

IV. الخاتمة

على ضوء الدراسة التي قمنا بها لموضوع تثمين الموارد المالية الداخلية للجماعات الإقليمية –دراسة حالة بلدية البويرة- توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات ومجموعة من النتائج والتوصيات ندرجها في النقاط التالية:

1.اختبار الفرضيات

- ❖ نؤكد صحة الفرضية الأولى فالاعتماد على الموارد المالية الداخلية من شأنه أن يساهم في زيادة الموارد المالية لبلدية البويرة ولو بالشيء القليل.
- ❖ الفرضية الثانية صحيحة فالموارد الداخلية لبلدية البويرة ضعيفة بالمقارنة مع الموارد المالية الأخرى وهذا راجع لاعتماد الشبه الكلي على الدولة.

2.النتائج: ونوجزها في النقاط التالية:

- ضعف حصة الضرائب المخصصة للجماعات الإقليمية، بحيث حصة الأسد من هذه الضرائب توجه إلى ميزانية الدولة على حساب الجماعات الإقليمية وخصوصاً الضرائب ذات المردود المالي الكبير ؛
- إن الجماعات الإقليمية وعلى الرغم من تمتعها بمصادر تمويل خاصة بها ولها كل الحق في تسيير أموالها، فإن الدولة تملك السلطة في تأسيس الضرائب، وكذلك غياب التنسيق والتعاون بين مصالح الضرائب والجماعات الإقليمية؛
- تمثل مداخيل الضرائب حوالي 80% من الموارد المالية الداخلية للبلدية البويرة وضعف مواردها المالية غير الجبائية راجع إلى عدم قيام بلدية البويرة بتثمين ممتلكاتها وكرائها واستغلالها بالدينار الرمزي وهي تعد مداخيل مالية ضائعة.
- أدت فترة الحجر الصحي إلى تراجع الموارد المالية للجماعات الإقليمية (بلدية البويرة)، دون أن يقابل ذلك أي انخفاض في نفقات البلدية، بالرغم من ذلك فقد حافظت المداخيل المتأتية من أملاك البلدية نوعا ما على ثباتها "انخفاض طفيف" لذا وجب على الدولة إعادة تثمينها، كما أن للبلدية حقوق غير محصلة تعود لسنوات سابقة قد تمكن البلدية من تغطية مقدرا العجز الذي تعانيه اثر جائحة كورونا.

3.التوصيات: وندرجها في النقاط التالية:

- ضرورة الاهتمام بإصلاح المالية المحلية وتوفير التمويل الضروري للجماعات الإقليمية بعيداً عن التمويل الخارجي ؛
- على الدولة أن تدرك أهمية تثمين أملاك الجماعات الإقليمية فهو أمر حتمي لزيادة التمويل المحلي فعلى الدولة إصدار قوانين تقضي بحتمية تثمين ممتلكات الجماعات الإقليمية وفق ما يقتضيه اقتصاد السوق؛
- إيجاد طرق تمويل مبتكرة كاستثمار الفائض من الإيرادات في مشاريع تنموية تدر مداخيل مالية جديدة للبلديات، وهناك عدد من الضرائب ينبغي الاستغناء عنها لأن مداخيلها رمزية وهي تشكل ضغطاً ضريبياً على المكلفين يدفعهم إلى الغش والتهرب الضريبي.
- قامت الدولة اثر جائحة كورونا بتأجيل عمليات الدفع للمكلفين بالضريبة وذلك لتفادي انتشار عدوى فيروس كورونا، ويعد هذا القرار إنساني إلا انه كلف الجماعات الإقليمية بصفة عامة وبلدية البويرة بصفة عجزا ماليا معتبرا في الأشهر الأولى من انتشار الوباء إذ لم تتمكن بلدية

البويرة من تحصيل مواردها المالية من جهة وتزايد النفقات العمومية من جهة أخرى، لذا يجب على الدولة تحديث طرق تسديد الضرائب وذلك بالاعتماد على التسديد الالكتروني الذي يقضي على طوابير التسديد على مستوى القبضات.

V. المراجع

1.الكتب

- سوزي عدلي ناشد، (2009)، أساسيات المالية العامة.لبنان . منشورات الحلبي الحقوقية.
- جمال زيدان. (2014)، إدارة التنمية المحلية في الجزائر"بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع".الجزائر. دار الأمة.

2.المقالات والأطروحات:

- مصطفى عمراني، بوغازي سماعين. (جوان 2018)، تثمين الإيرادات –دراسة حالة الرسم العقاري ورسم التطهير لبلدية بشار-، مجلة المدبر. العدد السادس. الجزائر.
- ابتسام عميور، (2012)، نظام الوصاية الإدارية ودورها في دينامكية الأقاليم. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع الإدارة العامة وتسيير الأقاليم. كلية الحقوق. جامعة قسنطينة 01.الجزائر.
- نور الدين يوسفي، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر –دراسة تقيمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة امحمد بوقرة –بومرداس- .الجزائر.
- سمير بن عياش. (جوان 2019)، ترشيد استغلال الأملاك الوطنية الخاصة (الدومين الخاص) التابعة للبلدية في الجزائر آليات التطبيق. المعيقات وسبل تجاوزها. مجلة دفاتر السياسة والقانون.كلية الحقوق. جامعة بومرداس.الجزائر.
- عمار بريق، بن زغبي حنان . (جانفي 2018)، الموارد المالية للجماعات الإقليمية ودورها في التنمية المحلية في الجزائر.مجلة الدراسات القانونية والسياسية. العدد 07، جامعة عمار ثليجي بالاغواط –الجزائر-. جانفي 2018
- عيسى حجاب وآخرون. (ماي 2019)، الموارد المالية للجماعات المحلية مصادرها وسبل تعبئتها.مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات.المجلد08.العدد01.

3.القوانين والتشريعات

- الجزائر. القانون رقم 10/11. المتعلق بالبلدية
- الجزائر القانون رقم 07/12 . المتعلق بالولاية

4.مواقع الكترونية

- الجزائر. المديرية العامة للضرائب.(14/07/2021) consulté le https:www.mfdgi.gov.dz.
- الجزائر. وزارة المالية(14/07/2021) consulté le . http://www.interieur.gov.dz.